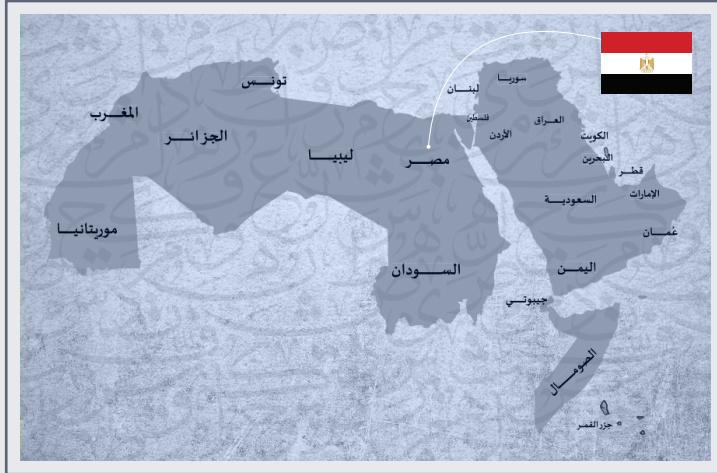




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية مصر العربية





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.د. محمود بكر محمد بكر



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في جمهورية مصر العربية)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
بكر، محمود بكر محمد
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في جمهورية مصر العربية. / محمود بكر محمد
بكر - ط ١ - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٤٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٢٠)

رقم الإيداع: ١٥٩٣٠ / ١٤٤٦

ردمك: ٦-١٦-٨٥٢٥-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.





محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
القسم الأول: مقدمة تاريخية لغوية عن مصر.	١١
القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في مصر.	١٣
القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية.	١٧
القسم الرابع: التحليل الكمي والكيفي للقرارات اللغوية.	١٩
القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية.	٣١
القسم السادس: أبرز التحديات ووجوه التحسين الممكنة.	٤٠
المراجع.	٤٤
شكر وتقدير	٤٥



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعياً إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحرياً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

القسم الأول: مقدمة تاريخية لغوية عن مصر:

تمتلك مصر موقعاً جغرافياً استراتيجياً على امتداد البحر المتوسط وتطل على البحر الأحمر، وتحدها ليبيا من الغرب والسودان من الجنوب وفلسطين وقبرص من الشرق. وتعتبر مصر دولة ذات أهمية استراتيجية بسبب موقعها الجغرافي الحيوي، حيث تمثل ممراً مائياً هاماً للتجارة العالمية وتتمتع بموارد طبيعية غنية مثل الغاز والبتروول والفحم، والذهب، والفوسفات، وغيرها.

تقع مصر في شمال شرق إفريقيا وجنوب غرب آسيا وتبلغ مساحتها حوالي ١,٠٠٢,٤٥٠ كيلومتر مربع، بين خطي العرض ٢٢° و ٣٢° شمالاً وخطي الطول ٢٥° و ٣٥° شرقاً. ويبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٥ مليون نسمة، مما يجعلها الدولة الأكثر سكاناً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعتبر العاصمة القاهرة أكبر مدينة في مصر، وتضم أكثر من ١٠ مليون نسمة. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

تتمتع مصر بنسبة عالية من السكان المواطنين، حيث يبلغ عدد المواطنين الذين يحملون الجنسية المصرية حوالي ٨٤٪ من إجمالي السكان. وأما عدد العرب المقيمين في مصر فنحو ١٦,٥ مليون مواطن عربي كالتالي: الجالية السورية ٥,٦ مليون سوري، والجالية العراقية ٢,٢٧ مليون عراقي والجالية اليمنية ١,٧٦ مليون يمني، والجالية السودانية ٤,٣ مليون سوداني، والجالية الفلسطينية ٣ مليون فلسطيني، (بوابة أخبار اليوم) وتتوزع هذه الجالية بشكل رئيسي بين العمالة المهاجرة والمستثمرين الذين يعملون في مجالات مختلفة في البلاد.

تشتهر مصر بتاريخها العريق وثقافتها الغنية، وهذا يتضح في اللغات التي يتحدث بها المصريون، حيث تتميز مصر بالعديد من اللغات المستخدمة، وتحتل اللغة العربية مكانة مرموقة كلغة رسمية ولغة تعليمية، بالإضافة إلى اللغات الأخرى التي تستعمل في مختلف أنحاء البلاد. وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مصر ويتحدث بها

معظم السكان، وتشكل اللغة الأساسية في المجالات الحكومية والتجارية والثقافية. كما أنها تُدرّس في المدارس والجامعات وتستخدم في الإعلام والصحافة والنشر.

بالإضافة إلى اللغة العربية، يتحدث المصريون اللغة الإنجليزية بشكل واسع، وتستخدم في المجالات السياحية والتجارية والتعليمية. كما أن هناك لغات أخرى مثل اللغة الفرنسية والألمانية والإسبانية، ولكنها لغات ثانوية ولا تستخدم بشكل واسع. ويتحدث بعض المصريين اللغات الأخرى المحلية، مثل النوبية والأمازيغية، ولكن هذه اللغات تستخدم بشكل محدود في مناطق محددة من البلاد. وتتمثل اللغات الأمازيغية في الـ «سيوي» (أي اللغة السيوية)، التي يتحدثها حوالي ٥,٠٠٠ في واحة سيوة، وفي وادي النيل في الصعيد، حول كوم أمبو وأسوان، وهناك حوالي ٣٠٠,٠٠٠ متحدث للغات النوبية، وما يقارب الـ ٧٧,٠٠٠ متحدث للغة البجا يعيشون في الصحراء الشرقية وعلى ساحل البحر الأحمر. وهناك ٢٣٤,٠٠٠ دوماري، يتحدثون اللغة الدومارية (لغة هندو-آرية)، وهناك أيضاً ما يقارب الـ ٤٢,٠٠٠ متحدث للغة اليونانية في الإسكندرية، ورقم مشابه من متحدثي الأرمنية، معظمهم في القاهرة. (<https://www.marefa.org/%D9%84%D8%BA%D8>) (%A7%D8%AA_%D9%85%D8%B5%D8%B1)

ويتوزع مستخدمو اللغات في مصر بشكل ديموغرافي مختلف، حيث يتحدث العربية معظم السكان ويستخدمونها في مختلف المجالات، بينما يتحدث الإنجليزية معظم النخب الثقافية والمتعلمين والمهنيين. وبشكل عام، فإن المصريين يتحدثون اللغات المستخدمة في مختلف المجالات، وتعكس هذه اللغات تاريخاً وثقافة غنية للبلاد.

وتعد مصر واحدة من أكبر الدول اقتصادياً في المنطقة العربية وإفريقيا، وتمتلك اقتصاداً متنوعاً يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. وتعتبر الزراعة هي القطاع الأساسي في الاقتصاد المصري، حيث تمثل حوالي ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتشمل زراعة القمح والأرز، والقطن، والفاكهة، والخضروات. بالإضافة إلى الزراعة، وتأتي الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية، حيث تشمل

الصناعات الغذائية والملابس والأدوات المنزلية والمنتجات الكيميائية. وتشغل الخدمات أيضاً مكانة مهمة في الاقتصاد المصري، وتشمل السياحة، والتجارة، والخدمات المالية، والاتصالات. ويواجه الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة العديد من التحديات، مثل التضخم البطالة وتدهور العملة المحلية وارتفاع الدين العام. ولكن مصر تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وتنفذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي.

القسم الثاني: تاريخ السياسات اللغوية في مصر:

يمكن تتبع المراحل التي مرت بها السياسات اللغوية في مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الفترة الحالية على النحو التالي:

منذ قيام الدولة الحديثة في مصر في بدايات القرن التاسع عشر كانت السياسة اللغوية من خلال قرارات تصدرها السلطة الحاكمة، فاستمرت العربية في الأزهر الشريف لغة الكتب والعملية التعليمية في مجالات الدراسات الإسلامية والنحو وما يتصل بهذه العلوم، ولم تتدخل الدولة في ذلك. وكانت العربية لغة التعليم في المدارس العالية التي أنشئت لتخصصات شتى، منها: الطب والهندسة والعلوم، والمدرسون كانوا في البداية غير عرب، والتعليم أول الأمر كان عن طريق مترجمين. وترجمت الكتب المرجعية في تلك التخصصات من الفرنسية إلى اللغة العربية، وكتب أخرى إلى التركية وطباعة الكتب كانت على نفقة الدولة على مطابعها واللغة التركية كانت أيضاً متداولة في بعض البيئات؛ لأن مصر كانت أحد أقاليم الدولة العثمانية. وكان الطلاب في المدارس العالية الحديثة في المقام الأول ينقسمون إلى مجموعتين أبناء الترك والمماليك وكانوا يتعلمون بعض المواد بالتركية، وأبناء الريف والصعيد كان تعليمهم بالعربية. وهذه الازدواجية اللغوية كانت أيضاً في الإدارة. ونلاحظ أن مدرسة الألسن قامت بدور كبير في الترجمة إلى جانب بعض المترجمين السوريين العاملين في المدارس العالية. وقد بدأ الاهتمام بطبع مختارات من التراث العربي في كتب الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) «المرشد

الأمين» و«مناهج الأبواب» مع معلومات حديثة، ثم بدأ طبع كتب التراث العربي في مرحلة تالية. وكانت «الوقائع الرسمية» أول صحيفة في الدولة العثمانية، بدأت بالتركية والعربية، ثم عدل الترتيب إلى العربية والتركية. وقد تضمنت السياسة اللغوية الاهتمام بالمعاجم. كانت البداية طبع «قاموس إيطالياني عربي» على مطبعة بولاق سنة ١٨٢١، وطبعت بعد ذلك عدة معاجم للفرسية والتركية أولهما مع العربية، كما طبعت الترجمة التركية للقاموس المحيط. وكانت الترجمة في عصر محمد علي وإبراهيم في أكثرها من اللغة الفرنسية إلى العربية وإلى التركية، وقائمة المطبوعات دالة على ذلك. وفي سنة ١٢٦٤هـ كان تنظيم قلم الترجمة إلى قسم للترجمة إلى اللغة التركية وقسم آخر للترجمة إلى اللغة العربية (الوقائع الرسمية العدد ١٣٧). وكانت اللغة الأوربية السائدة هي الفرنسية. أما اللغات الأجنبية الأخرى: الإنجليزية والألمانية (الاسم آنذاك: النمساوية) فكانت في منزلة ثانوية. وقد كانت السياسة اللغوية تهتم بإتاحة معجم عربي بسيط لتلاميذ المدارس. ولهذا صدرت عدة طبعات من «مختار الصحاح»، وبعد ذلك قررت وزارة المعارف طبعه على نفقتها واستعماله بالمدارس. وأسست دار العلوم لإعداد معلمي اللغة العربية، ودار الكتب ١٨٧٠.

في سنة ١٨٨٢م بدأ الاحتلال البريطاني سياسة لغوية جديدة في التعليم، فكانت اللغة الإنجليزية لغة التعليم في مواد العلوم الطبيعية والجغرافيا والتاريخ. وأسست مدرسة عالية لإعداد معلمين للتدريس بها. كما ظلت اللغة الفرنسية لغة التدريس في بعض الفصول والمدارس، وألغى هذا النظام سنة ١٩٠٢ وانفردت اللغة الإنجليزية في المدارس الحكومية. وقد كانت هناك مقاومة لهذه السياسة تمثلت في طبع نظارة المعارف عدة كتب تعليمية باللغة العربية في الأصول الهندسية والكيمياء والطبيعة والتاريخ الطبيعي. وقاومت الصحافة الدعوة إلى العامية وتمسك المفكرون باللغة الفصحى. وأدى هذا التحدي اللغوي إلى اهتمام بتأليف كتب لتعليم العربية، منها كتب حفني ناصف في الدروس النحوية وقواعد اللغة العربية، وكتب الشيخ حسين المرصفي وحمزة فتح الله. وقد كانت القضية اللغوية مطروحة بقوة في مصر. وفي سنة ١٨٨٠ جاء

في تقرير رسمي لوزارة المعارف: أن اللغة العربية هي «اللغة الأصلية»، وأسباب المشكلة ترجع إلى التفاوت بين اللغة الفصحى ولغة الإدارة والمحاكم والتجارة والعلوم. وأصدر الخديوي عباس حلمي الثاني قانوناً في ١٨٩٣ ذكر أنه لما كانت اللغة العربية هي لغة البلاد وكان من الواجب جعلها أساساً للتعليم في مدارس الحكومة وتقديمها على كل لغة أخرى؛ لذلك يجب أن تكون بروجرامات المدارس الأميرية محتوية على أكثر ما يمكن من المواد لتعليم اللغة العربية.

في سنة ١٩٢٢ استقلت مصر رسمياً، وبدأت سياسة لغوية لدعم اللغة العربية في الحكومة ثم في الشركات وتحولت الجامعة التي كانت قد بدأت سنة ١٩٠٨ إلى جامعة حكومية سنة ١٩٢٥. وضمت إليها دار العلوم سنة ١٩٤٥ لتصبح كلية جامعية. ونظم الأزهر سنة ١٩٣٢ وقامت به كلية للغة العربية. وأسست الحكومة المصرية سنة ١٩٣٢ مجمع اللغة العربية، وصدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الذي أوجب أن يحضر باللغة العربية جميع ما يقدم إلى وزارات الحكومة ومصالحها، وأن يرفق بأي وثائق محررة بلغة إنجليزية ترجمة لها بالعربية. كما صدر سنة ١٩٤٦ قانون يوجب كتابة اللافتات التي تضعها الشركات والمجال التجارية أو الصناعية على واجهات محالها بالعربية، ويجوز أن تكتب بلغة أخرى إلى جانب اللغة العربية على ألا تكون أكبر حجماً ولا أبرز مكاناً منها.

وفي ١٩٥٢ بدأ تحول جديد فقد صدر سنة ١٩٥٧ قرار وزارة المعارف بتدريس اللغة العربية والدين والثقافة القومية في المدارس الأجنبية الثانوية، والمدارس الأجنبية كانت كثيرة في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والمنصورة وأسيوط وباقي المدن. وكانت تتبع نظم دولها في التعليم، ولم تكن تعلم اللغة العربية والدين الإسلامي إلا بشكل محدود جداً. وأصبحت هذه المدارس تلتزم بتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي طبقاً للخطة الحكومية. وأسست مدارس حكومية منها ما يدرس كل المواد بالعربية مع اهتمام خاص باللغة الإنجليزية. وزاد هذا النمط من المدارس بعد ذلك. وفي أيام الوحدة مع سوريا صدر سنة ١٩٥٨ قانون يوجب أن تكتب باللغة العربية العلامات التجارية،

ولا يجوز طلب تسجيل أي علامة تجارية إلا إذا كتبت باللغة العربية، وتكون اللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً من اللافتة باللغة الأجنبية. بالإضافة إلى ضرورة كتابة البيانات التجارية المتعلقة بأي سلعة يتم إنتاجها في البلاد باللغة العربية. أما البضائع التي تستورد من الخارج فيلصق عليها بياناتها باللغة العربية وعاقب القانون المخالف الذي لا ينفذ إصلاح المخالفة بالحبس والغرامة. وصدر قانون جامعة الأزهر، سنة ١٩٦٢، وبها كليات جديدة منها الطب والعلوم والهندسة، وبدأ التدريس بها مثل الجامعات الأخرى باللغة الإنجليزية.

وفي سنة ١٩٧٥ بدأ الانفتاح الاقتصادي وأثر ذلك في الموقف من العربية واللغات الأجنبية في مصر، وهذه المرحلة مستمرة حتى اليوم، حيث زاد استخدام اللغة الإنجليزية وحدها أو مع العربية أو مع لغة أخرى في أعمال عدد من الشركات الأجنبية أو المشتركة أو متعددة الجنسيات. وأدى هذا الموقف إلى اشتراط إجادة الإنجليزية فيمن يتقدم للعمل فيها، وأدى أيضاً إلى زيادة إنشاء مدارس لغات تهتم منذ الطفولة المبكرة باللغة الإنجليزية، واستمرت أنواع المدارس في مصر: المعاهد الدينية، مدارس اللغات، المدارس الحكومية، وبداخل كل نوع أكثر من نمط. وهناك نسبة تسرب من مدارس الحكومة، إلى جانب من لم تستوعبهم المدارس منذ البداية. وقد ظلت نسبة الأمية مرتفعة، قدرت بعدة ملايين لا يتعاملون باللغة مقروءة أو مكتوبة. وزاد عدد الجامعات الحكومية، وفي كل جامعة عدة كليات لتخصصات شتى. وتوجد كلية تربية أو أكثر في داخل كل جامعة. ولغة الدراسة في الجامعة تختلف طبقاً للتخصص من كلية لأخرى. وهناك كليات بها برامج موازية إما بالعربية أو بالإنجليزية. كما نلاحظ زيادة عدد الجامعات الخاصة والأهلية، وأكثر موادها بلغة أجنبية، الإنجليزية في أكثرها. ويندر فيها وجود تخصصات باللغة العربية. أما عن الإعلام فقد استمر وزاد انتشاره زيادة هائلة باللغة العربية، أما الإعلام الموجه إلى الخارج فهو بعدة لغات وأصبحت الفضائيات عبر الحدود من ملامح الواقع الجديد. وبدأ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي على المستوى الفردي، وخصوصاً لدى الشباب والأجيال الصاعدة. وبدأت الاستفادة من الشبكة العنكبوتية في الحصول على المعلومات.

وتعد مصر من أكثر البلدان تجانساً من الناحية اللغوية، العربية لغة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين. وعلى مدى القرون اندمجت الجماعات الوافدة ذات الأصول التركية والإفريقية في الإطار العربي العام. وهناك جماعات إثنية محدودة العدد النوبيون في أسوان، والبجة بين أسوان والبحر الأحمر، والأمازيغ في واحة سيوة. ولكنهم جميعاً مزدوجو اللغة، والعربية لغتهم مثل باقي أبناء مصر. (حجازي ٢٠١٥م).

القسم الثالث: رصد تحليلي للسياسات اللغوية والعوامل المؤثرة في الوضع اللغوي والسياسات اللغوية:

يمكن تحديد أبرز القضايا التي تعالجها السياسات اللغوية، من خلال تقارير المجالس القومية وتوصيات وقرارات الجهات الرسمية، فيما يلي:

في مجال التعليم تتناول القرارات التي تخص لغة التعليم الجوانب الآتية من التخطيط اللغوي:

أ. أهمية الإطار اللغوي لاكتساب اللغة.

ب. ضرورة تعليم مهارات اللغة كلها ومنها التحدث والكتابة.

ج. تضيق الفجوة بين العامية والفصحى.

د. تدريب المعلمين على الأداء المنطوق الفصيح وطرائق تعليمه.

هـ. الاهتمام باللغة إلى جانب التذوق الأدبي والانتماء الثقافي.

و. تنفيذ خطة للتعليم الشامل لكل أبناء البلاد.

ز. استخدام التقنيات في تعليم اللغة.

ح. تعليم العربية ثم تعليم لغة أجنبية أو لغتين أجنبيتين.

ط. مراعاة احترام اللغة الوطنية في كل أنواع المدارس.

ي. تطوير برامج تعليم اللغة لأغراض خاصة لمدارس التعليم المهني.

وتنص التشريعات الخاصة بالتعليم العالي في مصر على أن اللغة العربية لغة التعليم، على أنه يجوز استخدام لغات أخرى عند الضرورة. وعلى سبيل المثال ينص قانون تنظيم الجامعات عام ٢٠٠٦م في المادة الثامنة والستين بعد المائة على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون.

أما القرارات عن لغة الحياة العامة فتتناول الجوانب الآتية من التخطيط اللغوي:

أ. أهمية جعل استخدام العربية في الحياة العامة من أهداف التخطيط اللغوي.

ب. المناخ العام يؤثر في الموقف من العربية الفصحى.

وتتلخص آفاق المستقبل للتخطيط اللغوي في مصر، كما تظهر في توصيات جهات رسمية في أنه لا بدّ من سياسة لغوية تفرض استخدام اللغة العربية في كل شؤون الحياة عامة، وفي التعليم والتعلم خاصة.

ويمكن استعراض أبرز الاتجاهات المحركة للتخطيط اللغوي في النقاط الآتية:

١- الوحدة اللغوية والثقافية بين الأقطار العربية لا تتم إلا بالمحافظة على اللغة العربية وتؤدي إلى وحدة الشعور والفكر والاتجاه. وهي الدرع الواقي لأمتنا في مواجهة جحافل الغزو الثقافي إبان عصر المعلومات.

٢- التخطيط اللغوي في عصر العلم هادف إلى تنمية اللسان القومي وأن يطلعوا بها على العلوم.

٣- هناك تحفظات من تيار العولمة وأنها قد تؤدي إلى ضياع معظم اللغات وطمس الهويات والثقافات الخاصة والمحلية، وتدفع التطور العالمي في اتجاه

اللغة الواحدة واللسان الواحد، وإضعاف اللغات أو ضياعها يعني تحطيم الوعاء الأول للثقافة والمخزون التاريخي للتقاليد والأعراف والفنون والإبداعات.

٤- التعليم باللغة الوطنية أمر طبيعي، تحرص عليه جميع الأمم (حجازي ٢٠١٥م).

القسم الرابع: التحليل الكمي والكيفي للقرارات اللغوية:

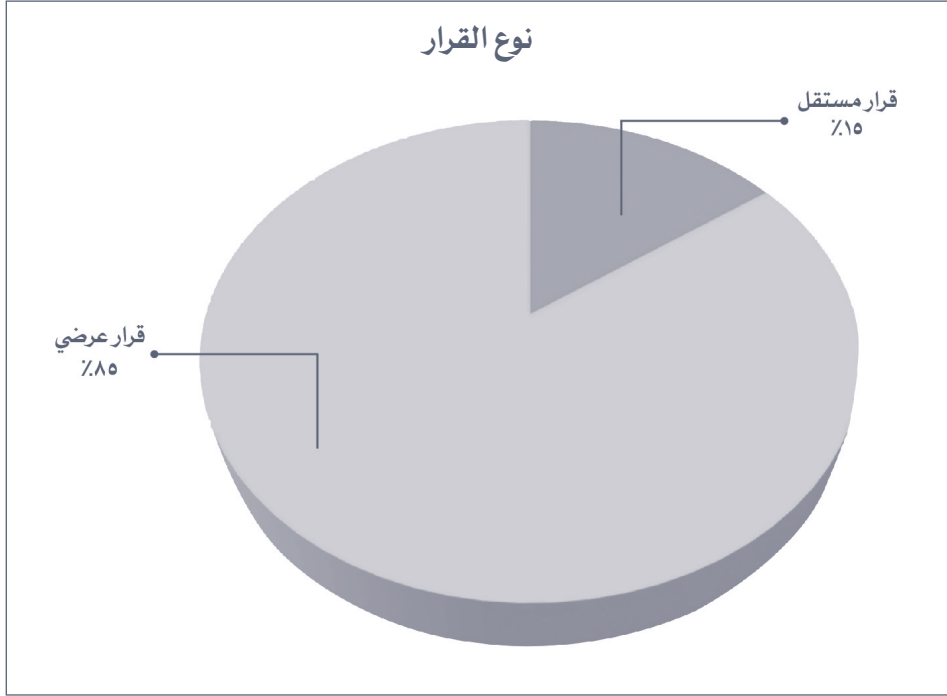
١- أنواع القرارات اللغوية وعددها:

بلغ إجمالي عدد القرارات التي تعنى باللغة العربية ٢١٩ قراراً لغوياً، تنقسم إلى (٣٣) قراراً مستقلاً بنسبة ١٥٪، و(١٨٦) قراراً عرضياً ما يشكل جلّ القرارات بنسبة ٨٥٪ على النحو المبين في جدول ١ وشكل ١.

جدول (١): أنواع القرارات اللغوية وعددها

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٣٣
قرار عرضي	١٨٦

شكل (١): نسب أنواع القرارات



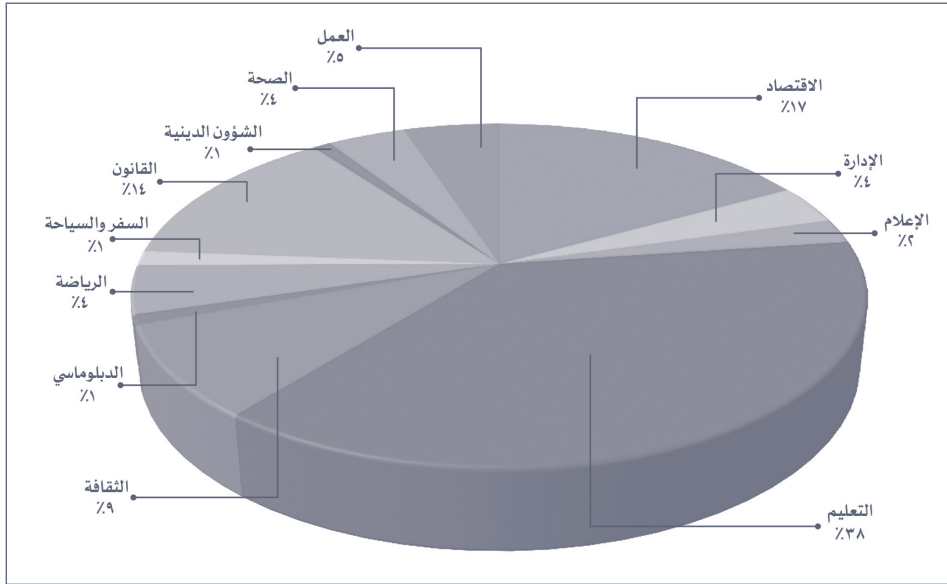
٢- مجالات السياسات اللغوية:

توزعت هذه القرارات بنوعيتها المستقل والعرضي على عدد من المجالات بلغ مجموعها (١٢) مجالاً رئيسياً متنوعاً، وكان نصيب كل مجال من عدد القرارات متفاوتاً بشكل ملحوظ، كما يتضح من الجدول التالي والشكل البياني (٢)، وأكثر القرارات عدداً كان في مجال التعليم وبلغ (٨٣) قراراً بنسبة ٣٨٪ من إجمالي عدد القرارات، ثم يليه مجال الاقتصاد بعدد (٣٧) قراراً بنسبة ١٧٪، وفي مجال القانون بعدد (٣٠) قراراً بنسبة ١٤٪.

جدول (١): مجالات القرارات

العدد	مجال القرار
٣٧	الاقتصاد
٨	الإدارة
٥	الإعلام
٨٣	التعليم
١٩	الثقافة
٢	الدبلوماسية
١٠	الرياضة
٣	السفر والسياحة
٣٠	القانون
٦	الشؤون الدينية
٩	الصحة
١١	العمل

شكل (٢): مجالات القرارات اللغوية



وقد تعددت أوجه العناية باللغة العربية في مجال التعليم وتمثل في إصدار مجموعة كبيرة من القرارات التي تحافظ على اللغة العربية الفصحى في كافة مستويات التعليم بداية من رياض الأطفال وحتى الجامعة، كما ألزمت المدارس الخاصة وتلك التي تدرس مناهج أجنبية بتدريس اللغة العربية بشكل إلزامي، كما جعلت بعض القرارات إتقان اللغة العربية شرطاً للالتحاق بالبرامج الدراسية للجامعات، وصدرت مجموعة من القرارات للتوسع في إنشاء كليات اللغة العربية التابعة للأزهر في عدد من المدن المصرية، بالإضافة إلى القرارات المتعلقة بإنشاء وحدات لتعليم العربية لغير الناطقين بها (القرارة ٩)، وفيما يلي نورد بعضاً من تلك القرارات على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- تدريس اللغة العربية على مرحلة رياض الأطفال بمستوييها: (الأول، والثاني) بكافة مؤسسات رياض الأطفال. (المادتان الأولى والثانية ٢٠١٨).

٢- التزام المدارس الخاصة بتدريس المناهج الدراسية باللغة العربية للطلاب المصريين المادة الأولى ٢٠٢٠.

٣- تدريس اللغة العربية في المدارس الألمانية في مصر (المادتان الثالثة والتاسعة ٢٠٢٢).

٤- اللغة العربية هي لغة التعليم في الكليات والمعاهد التابعة لأكاديمية ناصر العسكرية العليا (المادة السابعة والثمانون ١٩٨١).

٥- إتقان اللغة العربية شرط الالتحاق بالبرامج الدراسية للجامعات التكنولوجية (المادة الرابعة ٢٠١٩).

٦- إنشاء كلية للغة العربية بمحافظة البحيرة تابعة لجامعة الأزهر. (المادة الأولى ١٩٨١).

٧- إنشاء كلية اللغة العربية بالمنوفية تابعة لجامعة الأزهر الشريف. (المادة الأولى ١٩٧٨).

٨- إنشاء كلية اللغة العربية بالمنصورة تابعة لجامعة الأزهر الشريف. (المادة الأولى ١٩٧٦).

٩- إنشاء وحدة ذات طابع خاص باسم مركز جامعة الأزهر لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها (المادة الأولى ١٩٩٩).

— وفي مجال الإدارة صدرت مجموعة كبيرة من التشريعات تتصل بتنظيم استخدام اللغة العربية الفصحى في مجالات الحياة المختلفة، منها على سبيل المثال:

١- كتابة الإعلانات واللافتات الإعلامية وواجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات باللغة العربية. (أمر ملكي سنة ١٩٤٦).

- ٢- اللغة العربية هي لغة التحكيم في الاتفاقيات.
- ٣- الكتابة باللغة العربية على أدوات الوزن والمقياس والكيل.
- ٤- كتابة كراسة الشروط والمواصفات والتقدم بالعطاءات باللغة العربية في مشروعات البنية الأساسية.
- ٥- إلزام دور التعليم والوزارات ووحدات الإدارة المحلية... إلخ - بتنفيذ قرارات مجمع اللغة العربية.
- وفي مجال الاقتصاد صدرت مجموعة من القرارات التي تلزم الشركات بتحديد البيانات التجارية التي توضع باللغة العربية على السلع المستوردة. المادة الأولى ١٩٥٩، وكذا تسجيل الشركات المالكة للعلامة التجارية والأصناف المنتجة باللغة العربية (رقم ٥١٠)، ورقم (٥٧٧) (٢٠٢٢)، وقرارات بشأن تعريب أنظمة الكمبيوتر وبرامجه، المادة الثالثة ١٩٩٣.
- وفي مجال الرياضة صدرت مجموعة من القرارات من قبل اللجنة الأولمبية المصرية، التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحادات المصرية لعدد من الألعاب مثل: كرة السلة (المادة الرابعة ٢٠٢٠)، والجودو (المادة الثامنة ٢٠٢٠)، والميني فوتبول (المادة الخامسة ٢٠١٩).
- أصدرت وزارة القوى العاملة مجموعة من القرارات التي تشترط أن تكون العربية إلزامية عند إبرام اتفاقيات العمل، وكذا عند حدوث خلاف، ومن ذلك: المادة السادسة لسنة ٢٠٢٠، البند الخامس عشر لسنة ٢٠١٩، البند السادس عشر لسنة ٢٠١٨.
- وفي مجال الإعلام صدر عن ميثاق الشرف الإعلامي (خاصة رقم ٣ في أولاً- المبادئ العامة، وثالث عشر في مدونة السلوك المهني للأداء الإعلامي ٢٠١٧) أن احترام تراث الوطن وهويته ولغته من مبادئ ميثاق الشرف الإعلامي.

— وأصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية قرارات لاستعمال اللغة العربية منها: تدوين سعر البيع للمستهلك على السلع الغذائية باللغة العربية (المادة الأولى ٢٠١٧).

٣- التسلسل الزمني لإصدار القوانين اللغوية.

يبين الجدول وشكل ٣ المدى الزمني لإصدار القرارات، منذ عام ١٩٠٠، ويشير إلى أن الدولة المصرية كانت مهتمة بإصدار التشريعات القانونية التي تخص اللغة العربية منذ فترة طويلة. ونلاحظ أن عدد القرارات يزداد بداية من عام ٢٠١٠ ويبلغ ذروته في عام ٢٠٢٠ الذي صدر فيه ١٨ قراراً.

الجدول (٣): سنة الإصدار

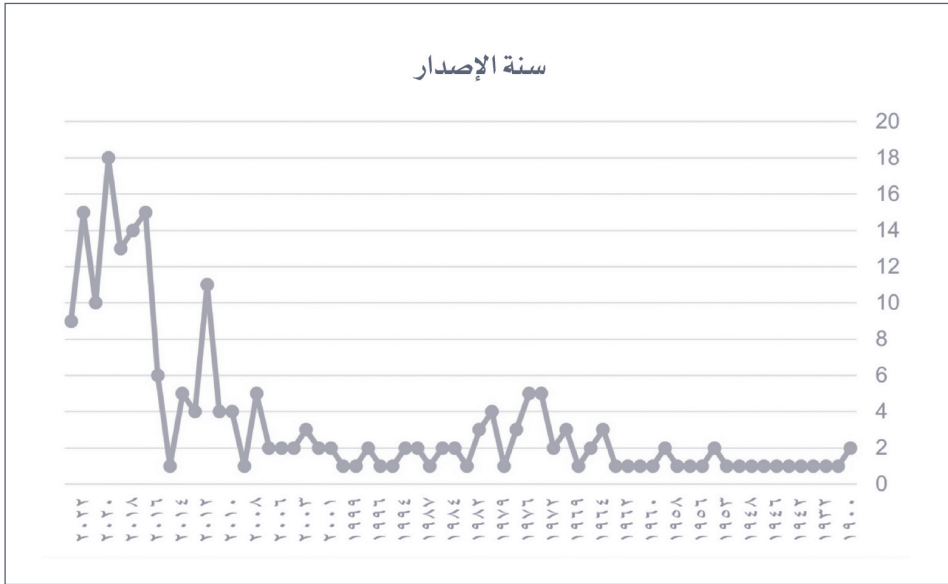
العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٠٠
١	١٩٢٣
١	١٩٣٢
١	١٩٣٩
١	١٩٤٢
١	١٩٤٥
١	١٩٤٦
١	١٩٤٧
١	١٩٤٨
١	١٩٥٢
١	١٩٥٣

العدد	سنة الإصدار
٢	١٩٥٥
١	١٩٥٦
١	١٩٥٧
١	١٩٥٨
٢	١٩٥٩
١	١٩٦٠
١	١٩٦١
١	١٩٦٢
١	١٩٦٣
٣	١٩٦٤
٢	١٩٦٨
١	١٩٦٩
٣	١٩٧١
٢	١٩٧٢
٥	١٩٧٥
٥	١٩٧٦
٢	١٩٧٨
١	١٩٧٩
٤	١٩٨١
٣	١٩٨٢

العدد	سنة الإصدار
١	١٩٨٣
٢	١٩٨٤
٢	١٩٨٥
١	١٩٨٧
٢	١٩٩٣
٢	١٩٩٤
١	١٩٩٥
١	١٩٩٦
٢	١٩٩٨
١	١٩٩٩
١	٢٠٠٠
٢	٢٠٠١
٢	٢٠٠٢
٣	٢٠٠٣
٢	٢٠٠٤
٢	٢٠٠٦
٢	٢٠٠٧
٥	٢٠٠٨
١	٢٠٠٩
٤	٢٠١٠

العدد	سنة الإصدار
٤	٢٠١١
١١	٢٠١٢
٤	٢٠١٣
٥	٢٠١٤
١	٢٠١٥
٦	٢٠١٦
١٥	٢٠١٧
١٤	٢٠١٨
١٣	٢٠١٩
١٨	٢٠٢٠
١٠	٢٠٢١
١٥	٢٠٢٢
٩	٢٠٢٣

شكل (٣): رسم بياني يوضح الخط الزمني لإصدار القرارات



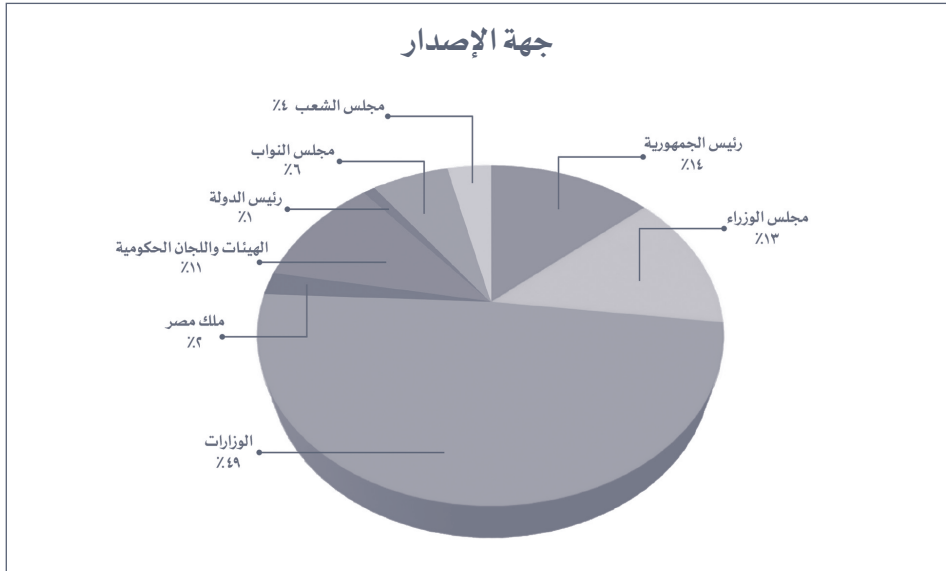
٤- جهات إصدار القرارات:

تعددت الجهات التي قامت بإصدار القوانين اللغوية المنظمة لاستخدام اللغة العربية في جميع مناحي الحياة، وتفاوتت في عدد القرارات التي صدرت عنها، وكانت أكثر الجهات التي تصدر عنها القرارات على نحو ما يتضح من الجدول والشكل ٥ هي بالترتيب: الوزارات ٤٩٪، ثم رئيس الجمهورية ١٤٪، ثم مجلس الوزراء ١٣٪، ثم الهيئات واللجان الحكومية ١١٪.

الجدول (٤): جهات الإصدار

العدد	جهة الإصدار
٣٠	رئيس الجمهورية
٢٩	مجلس الوزراء
١٠٧	الوزارات
٥	ملك مصر
٢٤	الهيئات واللجان الحكومية
٢	رئيس الدولة
١٤	مجلس النواب
٨	مجلس الشعب

شكل (٤): رسم بياني يوضح الجهات التي تصدر القرارات



ولقد تعددت وتنوعت القرارات العرضية والمستقلة الخاصة بالاستخدام اللغوي في التعليم والدولة والإعلام والمجتمع في مصر، سواء أكانت صادرة عن الجهات الحكومية التنفيذية أم عن مجمع اللغة العربية أم عن المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الدولة، أم عن المجلس الأعلى للثقافة وهي قرارات تدخل في إطار التخطيط اللغوي، ومشكلتها أن قدراً منها لم يتحول من خلال قرارات تنفيذية إلى واقع لغوي.

القسم الخامس: أنواع السياسات اللغوية:

نتناول في هذا القسم تحليل السياسات اللغوية من خلال تصنيفها وفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الآتية:

• تخطيط الوضع:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية طبقاً لنصوص كل الدساتير والقوانين المصرية؛ وهذا هو الواقع الحالي في الإدارة الحكومية والقضاء ومجلس الشعب ومجلس الشورى والتعليم، ففي دستور ١٩٢٣ الذي صدر بأمر ملكي مادة ١٤٩ «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية»، وقد بقيت هذه المادة بنصها في دستور ١٩٦٤ في مادته رقم ١١ بعد تحول مصر إلى النظام الجمهوري، وفي دستور سنة ١٩٧١ ودستور سنة ٢٠١١ في مادتيهما الثانية نصاً على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وحافظ دستور ٢٠١٢ على هذه المادة وأضاف مواد أخرى تجعل الأزهر الشريف يتولى نشر اللغة العربية في مصر والعالم، وذلك في المادة (٤) كما جعل اللغة العربية مادة أساسية في مراحل التعليم المختلفة بكل المؤسسات التعليمية. وذلك في المادة (٦٠) ثم جاء دستور ٢٠١٤ وقيد المطلق الموجود في عبارة «مراحل التعليم المختلفة» بأن جعل اللغة العربية مادة أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص. وذلك في المادة (٢٤). وقد فعلت هذه النصوص الدستورية من خلال منظومة من التشريعات القانونية امتدت على مدار سنوات عديدة؛ فقد صدر أمر ملكي بقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بشأن إيجاب استعمال اللغة العربية في علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها.

ومن المؤسسات التي تنص قوانين تنظيمها على العمل باللغة العربية القضاء المصري؛ فقد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ مادة ١٩ بجعل لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين.

ونجد أن اللغة العربية هي لغة التحكيم في الاتفاقيات (قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ مادة ٢٩)، وبها توثق المحررات الرسمية، وهي اللغة المعتمدة في كراسات الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات... إلخ. (وزارة المالية قرار رقم ١٩٢ لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصفقات التي تبرمها الجهات العامة مادة (٧)، وعند استعمال لغة أجنبية في التعاملات والاتفاقيات الدولية تلتزم الجهات المعنية بالترجمة إلى اللغة العربية مثل كتابة ترجمة باللغة العربية لطلبات تراخيص الغاز (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠١٨)، ونجد أيضاً أن مصلحة الضرائب تقبل البيانات والمعلومات والسجلات بأي لغة، شريطة أن تكون مترجمة إلى العربية. (قانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠).

● تخطيط المتن:

في عام ١٩٣٢م صدر مرسوم ملكي بإنشاء معهد باسم مجمع اللغة العربية الملكي يكون تابعا لوزارة المعارف، ومن أغراضه أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر. وأن يقوم بوضع معجم تاريخي للغة العربية وأن ينظم دراسة علمية لهجات العربية الحديثة، وأن يبحث كل ما له شأن في تقدم اللغة، ونص مرسوم الإنشاء على أن تتخذ وزارة المعارف العمومية كل الوسائل التي تكفل اتباع قرارات المجمع في أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها وإذاعة واسعة وباستعمالها بوجه خاص في مصالح الحكومة، وفي التعليم والكتب الدراسية المقررة. ومعنى هذا النص أن قرارات المجمع تتطلب نشرها على مستوى المجتمع واستخدامها في الإدارة الحكومية وفي التعليم. ويدخل

في هذا الاتجاه أن يُصدر المجمع مجلة تنشر فيها أبحاثه التاريخية، وقوائم الألفاظ والتراكيب، التي يرى استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته. وينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة ما يراه لازماً لأعمال المجمع.

وقد تكررت في النصوص التشريعية على مدى السنين (١٩٥٥ - ١٩٦٠ - ١٩٨٢) الخاصة بمجمع اللغة العربية مجموعة من الأهداف والمجالات:

أ. النظر في أصول العربية وأساليبها لاختيار ما يوسع أقيستها وضوابطها، ويبسط تعليم نحوها وصرفها ويبسر طريقة إملائها وكتابتها.

ب. دراسة المصطلحات العلمية والأدبية والفنية والحضارية وكذلك دراسة الأعلام الأجنبية، والعمل على توحيدها بين المتكلمين بالعربية.

ج. يحدد المجمع في معاجم أو تفاسير خاصة، أو بغير ذلك من الطرق، ما ينبغي استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتراكيب.

د. ينظر في قواعد اللغة، فيتخير - إذا دعت الضرورة - من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها، لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية.

هـ. يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية - التي لم تعرب - غيرها من الألفاظ العربية. وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها في مظاهرها.

و. إذا لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها، يضع المجمع بطرق الوضع المعروفة: من اشتقاق أو مجاز، أو غير ذلك. فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة.

ز. يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها.

ح. يعمل المجمع على توحيد المصطلحات في اللغة العربية.

ط. يُعنى المجمع بالدراسات العربية وإحياء تراث العرب في العلوم والفنون والآداب، وعلاقة ذلك بتاريخ العرب وآثارهم وحضارتهم وصلتها بالحضارات وأثرها فيها وتأثرها بها.

ي. يبحث المجمع كل ما له شأن في تقدم اللغة العربية، وما يعهد إليه بحثه من دراسات ومشروعات.

ك. يصدر المجمع المجلات والنشرات لنشر بحوث المجمع وقراراته وما يلائم أعماله المعجمية والثقافية من نصوص ودراسات ومصطلحات.

ولكي يتم تفعيل ما يتخذه المجمع من قرارات صدر قانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٨ بأن تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية، وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية. وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، على أن يصدر بها قرار من الوزير المختص ينشر في الوقائع المصرية.

● تخطيط الاكتساب:

النوع الثالث من التخطيط هو تخطيط الاكتساب اللغوي وهو معني بالجهود المنظمة لنشر اللغة من خلال النظام التعليمي، وقد بدأت قوانين اللغة العربية في الظهور منذ عام ١٨٨٨ بقانون ناظر المعارف علي مبارك، رقم ٤١ لسنة ١٨٨٨، الذي طالب بتعليم اللغة العربية في المدارس الأميرية. ثم جاء الأمر العالي من عباس حلمي، خديوي مصر عام ١٨٩٣م، الذي ألزم بضرورة معرفة الطالب باللغة العربية شرطاً للحصول على الشهادة الابتدائية والثانوية.

وهناك اتجاه يركز على مرحلة اكتساب اللغة، فيما صدر من المجالس القومية المتخصصة، ويرى المشكلة في تعرض أطفال الحضانة للغة الأجنبية قبل أن تكتمل لديهم اللغة العربية، ومن هنا يطالب هذا الاتجاه بقصر تعليم اللغات في مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة الابتدائية على تعليم اللغة القومية وحدها، والاهتمام بتعليم الخط والإملاء وقواعد الكتابة والتدريب عليها في مراحل الدراسة الأولى. وقد حاولت وزارة التربية والتعليم تحويل هذا الاتجاه إلى واقع، من خلال مجموعة من التشريعات مثل (القرار الوزاري رقم ٣٤٢ لسنة ٢٠١٨) الذي يضمن التزام المدارس بتدريس اللغة العربية في مرحلة رياض الأطفال بمستوياتها: (الأول، والثاني) بكافة مؤسسات رياض الأطفال، والالتزام المدارس الخاصة بتدريس المناهج الدراسية باللغة العربية للطلاب المصريين، وكذلك التزام مدارس اللغات والمدارس الدولية بتدريس المقررات الوطنية، وهي: (اللغة العربية، والتربية الدينية، ومواد الهوية القومية)، وفقاً للمناهج المعتمدة من وزارة التربية والتعليم.

أما بالنسبة للتعليم العالي في مصر فتنبص التشريعات على أن اللغة العربية لغة التعليم، على أنه يجوز استخدام لغات أخرى عند الضرورة. وعلى سبيل المثال ينص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات مادة ١٦٨ على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون، وذلك ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى. وكذلك ينص قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بإنشاء أكاديمية الشرطة في مادته التاسعة - على أن تكون الدراسة في جميع أقسام الأكاديمية باللغة العربية إلى جانب ما يقرره مجلس الإدارة من لغات أجنبية، ويجوز أن يكون تدريس مادة أو أكثر بلغة أجنبية. ونجد التشريع ذاته في قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨١ وهو قانون نظام أكاديمية ناصر العسكرية العليا، الذي ينص في المادة ٢٨ على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الكليات والمعاهد التابعة للأكاديمية والخاضعة لهذا القانون، وذلك ما لم يقرر مجلس الأكاديمية استعمال لغة أخرى.

● تخطيط المكانة:

سعت الدولة المصرية من خلال مؤسساتها إلى تعزيز مكانة اللغة العربية بإصدار مجموعة من التشريعات منها ضرورة كتابة أي إعلان أو لافتة إعلامية، وكذا واجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات باللغة العربية أولاً، ويمكن تكرار الكتابة بأي لغة أخرى وذلك التزاماً بأحكام قانون الإعلانات رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦، والكتابة باللغة العربية على أدوات الوزن والمقياس والكيل التزاماً بقانون رقم السنة ١٩٩٤، والكتابة بالحروف الأبجدية العربية على المشغولات الذهبية والفضية، تنفيذاً لقرار وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠٢، والالتزام باللغة العربية عند كتابة مواصفات النباتات والمنتجات الزراعية، وكتابة البيانات على المنتجات والمستوردات، وكتابة اللوحات المعدنية على بعض وسائل النقل، كما نجد جعل الإلزام باللغة العربية من شروط منح الجنسية المصرية طبقاً لقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية المادة ٤. وفي مجال الإعلام كان الحرص على تعزيز مكانة اللغة العربية من خلال ميثاق الشرف الإعلامي، الذي نص في مواده على ضرورة المحافظة على سلامة اللغة العربية وصونها من مزالق العامية والعجمة، وتشجيع البرامج الإعلامية التي تلتزم بذلك، وتخصيص مساحة باللغة العربية من إجمالي خريطة القناة الواحدة أو مجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة.

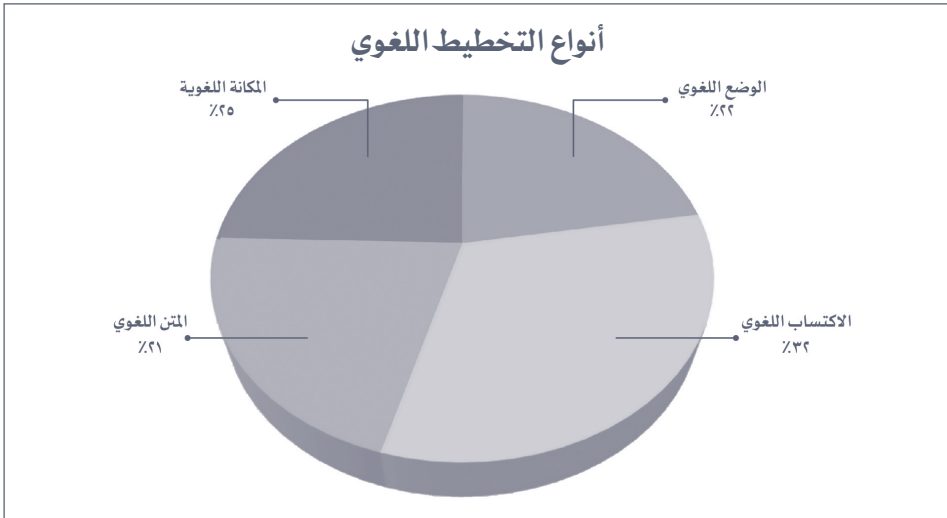
● القرارات من حيث نوع التخطيط اللغوي:

أظهرت نتائج القرارات كما يتضح (من الجدول والشكل البياني ٦) أن تخطيط الاكتساب اللغوي هو الأكثر حيث إن ٧٠ قراراً بنسبة ٣٢٪ من القرارات كانت من نوع تخطيط الاكتساب اللغوي، ويليه تخطيط المكانة اللغوية الذي وصل إلى ٥٤ قراراً بنسبة ٢٥٪، ثم تخطيط الوضع اللغوي بعدد ٤٩ قراراً بنسبة ٢٢٪.

جدول (٥): القرارات من حيث أنواع التخطيط

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
٤٩	الوضع اللغوي
٧٠	الاكتساب اللغوي
٤٦	المتن اللغوي
٥٤	المكانة اللغوية

شكل بياني (٥): أنواع التخطيط اللغوي



نلاحظ مما سبق أن تخطيط الاكتساب اللغوي حظي بالنصيب الأكبر من القرارات التي تنظم نشر اللغة من خلال النظام التعليمي.

• أهداف السياسات اللغوية:

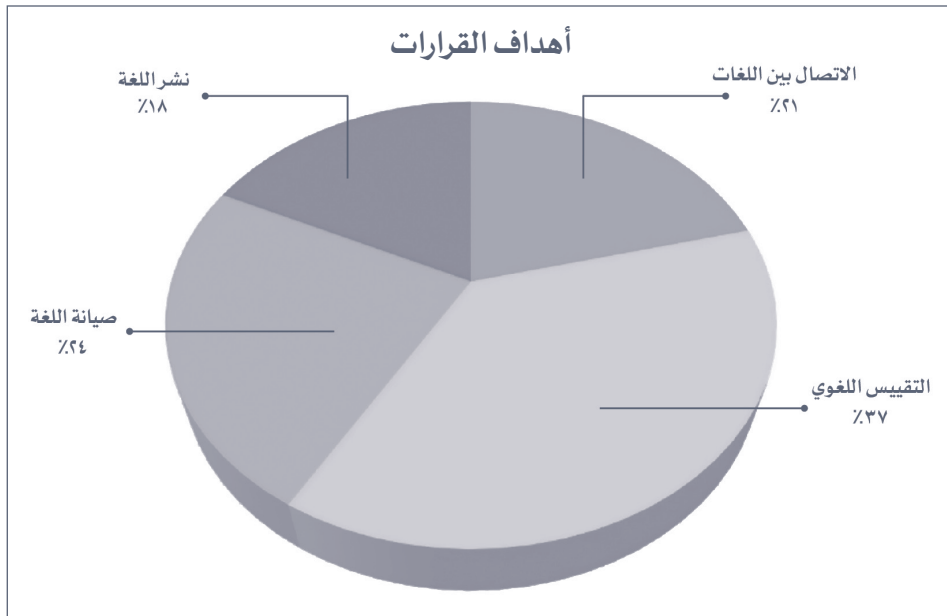
أما من حيث أهداف التخطيط اللغوي (انظر جدول وشكل ٧) فقد جاءت القرارات المتعلقة بالتقييس اللغوي هي الأكثر من بين الأهداف الأخرى بعدد ٨٢ قراراً

بنسبة ٣٧٪، يليها القرارات المتعلقة بصيانة اللغة وعددها ٥٢ قراراً بنسبة ٢٤٪، ثم قرارات الاتصال بين اللغات بعدد ٤٦ قراراً بنسبة ٢١٪، أما أهداف التخطيط اللغوي الأخرى فورد لها الباقي من القرارات ٣٩ قراراً بنسبة ١٨٪.

جدول (٦): القرارات من حيث أهداف السياسات اللغوية

العدد	أهداف القرارات
٣٩	نشر اللغة
٤٦	الاتصال بين اللغات
٨٢	التقييس اللغوي
٥٢	صيانة اللغة

شكل بياني (٦): أنواع التخطيط اللغوي



ويتضح مما سبق أن التقييس اللغوي هو الأعلى نسبة من بين أهداف التخطيط الأخرى مما يؤكد حرص الدولة المصرية على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية المستعملة في جميع المؤسسات الحكومية والخاصة، وفي الأنشطة التي تمارس في جميع مناحي الحياة، مثل الالتزام باللغة العربية في كتابة بيانات السلع والمراسلات والمستندات والمحركات، وكتابة الإعلانات واللافتات الإعلامية وواجهات المحلات وأسماء المكاتب والشركات، وتحرير عقود العمل والاتفاقيات الجماعية، وكذلك النص على أن اللغة العربية هي لغة المحاكم المصرية، كما نجد أن عددا من القرارات أوجب تطبيق مناهج اللغة العربية على المدارس الرسمية للغات والمدارس التي تدرس مناهج عالمية.

مدى انعكاس السياسات اللغوية على الواقع اللغوي:

نص مرسوم إنشاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة على أن تتخذ وزارة المعارف العمومية كل الوسائل التي تكفل اتباع قرارات المجمع في أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها إذاعة واسعة وباستعمالها بوجه خاص في مصالح الحكومة، وفي التعليم والكتب الدراسية المقررة. ومعنى هذا النص أن قرارات المجمع تتطلب نشرها على مستوى المجتمع واستخدامها في الإدارة الحكومية وفي التعليم. ويدخل في هذا الاتجاه أن يُصدر المجمع مجلة تنشر فيها أبحاثه التاريخية، وقوائم الألفاظ والتراكيب، التي يرى استعمالها أو تجنبها، وتتقبل مناقشات الجمهور واقتراحاته. وقد صدر مرسوم تشريعي سنة ٢٠٠٨ يجعل لمجمع اللغة العربية بالقاهرة سلطة ملزمة في داخل الدولة في مجالات عمله، ونص على الآتي «تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية»

وقد تعددت القرارات والقوانين التي تنظم الاستخدام اللغوي في التعليم والدولة والإعلام والمجتمع في مصر، سواء أكانت صادرة عن الجهات الحكومية التنفيذية أم عن

مجمع اللغة العربية أم عن المجالس القومية المتخصصة التابعة لرئاسة الدولة أم عن المجلس الأعلى للثقافة وهي قرارات تدخل في إطار التخطيط اللغوي، ومشكلتها أن قدرا منها لم يتحول من خلال قرارات تنفيذية إلى واقع لغوي.

مشكلة اللغة في الإعلام تظهر على وجه الخصوص في سيادة العامية في قدر من ساعات البث التليفزيوني. ولذلك كانت التوصية بالوقوف بحزم ضد أي محاولة لإحلال العامية محل الفصحى، في كل وسائل الإعلام، وخاصة القنوات التليفزيونية، سواء في البرامج الثقافية، أو في أفلام الرسوم المتحركة، أو في الرسائل الإعلامية التي يبثها المراسلون من أنحاء العالم. ولكن الواقع ظلت تسوده العامية في أكثر الساعات، وبعضها يرقى إلى مستوى عامية المثقفين، ونجد الفصحى المعاصرة بشكل من أشكالها في بعض البرامج الحوارية، وذلك طبقاً للمشاركين فيها. وعلى جانب آخر نجد أن لغة الإعلانات في لافتات الشوارع والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي تخضع لشروط المعلن في استخدام العامية والكلمات الأجنبية.

في إطار التعليم حاولت وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٨٧ قصر تعليم اللغات في مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة الابتدائية على تعليم اللغة القومية وحدها، والاهتمام بتعليم الخط والإملاء وقواعد الكتابة والتدريب عليها في مراحل الدراسة الأولى، ولكن المقاومة كانت كبيرة من أولياء الأمور، ولم ينفذ القرار، علماً بأن نحو ١٠٪ من الأطفال الملتحقين بالتعليم يقضون مرحلة الحضانة في إطار لغة أجنبية.

القسم السادس: أبرز التحديات ووجوه التحسين الممكنة:

١- المفهوم السائد للتنمية يكاد يجعلها مقصورة على الجانب الاقتصادي، مع إشارات ثانوية إلى التفاعلات في داخل الأنساق الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الإطار يكون ذكر اللغة والانتماء الثقافي عرضاً، وذلك بدون تنمية الفكرة أو تحويلها إلى إجراء عملي. إن عدم الاهتمام بدور اللغة يجعلها في

موقع هامشي وكأنها مجرد مادة دراسية، ودون رؤية لخبرات الشعوب الأخرى التي اهتمت بالتخطيط اللغوي وتنمية اللغة في إطار التنمية الشاملة ونشر التعليم والثقافة.

٢- تمثل مشكلة الأمية في مصر إحدى معوقات التخطيط اللغوي، ذلك أنه لا يمكن تجاهل عدة ملايين من الأميين ووجود هذه النسبة يجعل بعض الجهات الإعلامية والحزبية والإدارية تخاطبهم بطريقة بعيدة عن العربية المنشودة.

٣- العملية التعليمية لها دور كبير في ترسيخ المستوى اللغوي المنشود. لا يكفي وجود دروس أو نصوص فصيحة تحفظ للتلاميذ أو تشرح بالعامية.

٤- العامية والفصحى موضوع خضع لمبالغات كثيرة، وكأن وجود العامية يمنع إتقان الفصحى، والواقع أن تعدد مستويات الاستخدام اللغوي مما نجده في بلدان كثيرة وبدرجات متفاوتة.

٥- الموقف من العربية تسوده مجموعة من الأحكام الجزئية، منها أن العربية لغة الشعر القديم والتراث العربي وكأنها ليست لغة الحاضر والمستقبل، ومنها أنها أصعب لغات الأرض لأن بها قواعد للنحو وكأن هناك لغات بدون نظام نحوي.

٦- تعليم العربية يكاد يقتصر على النحو والنصوص والقراءة المحدودة، أما مهارات الأداء المنطوق والأداء المكتوب فهي في مكانة ثانوية.

٧- الموقف من الإنجليزية تسوده فكرة أن اللغة الإنجليزية واللغات الأوربية الكبرى طريق التقدم العلمي والتقني.

٨- اللغة الإنجليزية طريق الحصول على وظائف راقية، وتضع جهات عمل كثيرة شروطاً واختبارات لذلك.

٩- التعليم باللغة الإنجليزية موضع إقبال الطبقة العليا والوسطى في المدارس والجامعات.

١٠- المدارس الثانوية للمتفوقين في العلوم والتكنولوجيا من شروط الالتحاق بها الحصول على الدرجات النهائية في مادتين على الأقل من مواد اللغة الإنجليزية، في سنة من سنوات النقل من الصف السادس الابتدائي حتى نهاية التعليم الإعدادي.

١١- ركزت الدراسات اللغوية على بحث التراث اللغوي العربي وتحقيقه وأنجزت الكثير في هذا المجال. ولكن دراسات الواقع اللغوي المعاصر محدودة جداً، ولا تكاد تحظى باحترام أكاديمي. أما بحوث علم اللغة الاجتماعي فهي في البداية، ولهذا فإن المعلومات المتاحة قليلة.

١٢- الثقافة اللغوية تسودها أحكام مسبقة كثيرة حول العربية وحول اللغات الأجنبية، وحول اللغات في المناطق ذات الوضع الثقافي الخاص وحول اللغات الإثنية في البلدان العربية. ومن هنا تبرز أهمية تكوين وعي جديد بأهمية اللغة العربية في بناء الدولة الحديثة والمشاركة في التقدم إلى جانب كونها لغة الدين والتراث.

ومصر من أكثر البلدان تجانساً من الناحية اللغوية في إطار العربية بمستوياتها، ومن شأن التخطيط اللغوي فيها أن يكون هادفاً إلى النهوض بالأداء المنطوق والمكتوب إلى المستوى المعروف في دول متعددة في العالم المعاصر من حيث استخدام اللغة الوطنية بدقة وفاعلية.

وينبغي تحديد الرؤية والأهداف برؤية مستقبلية، ترسم ملامح المستقبل اللغوي للبلاد، ويتضمن ذلك خطة استيعاب كل الأطفال في التعليم وخطة محو الأمية، وأهداف

تعليم اللغة العربية وأهداف تعليم اللغات الأجنبية والشروط اللغوية في الإدارة والبحث العلمي والوظائف. ولا يقتصر التخطيط اللغوي على تقديم معلومات نظرية عن اللغة العربية أو الدعوة إلى تعليم العلوم بالعربية، بل القضية مجتمعية. وتتضمن المجالات والمهارات للتخطيط اللغوي: التشريعات اللغوية، والمؤسسات المعنية والاستخدام اللغوي في التعليم والإدارة الحكومية وغير الحكومية وفي القضاء. ومؤسسات التشريع لها مستوياتها من المجالس التشريعية إلى القرارات الوزارية بهدف تنفيذ الاستخدام اللغوي وتنميته. (حجازي ٢٠١٥م).

المراجع:

- الشيال، جمال الدين، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية، القاهرة ١٩٥١م.
- بوابة أخبار اليوم: الأربعاء، ٠٦ سبتمبر ٢٠٢٣م.
- حجازي، محمود فهمي، اتجاهات السياسة اللغوية، الرياض، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م.
- حجازي، محمود فهمي، التخطيط اللغوي في مصر، ضمن كتاب: التخطيط والسياسة اللغوية، تجارب من الدول العربية، الندوة الدولية التي أقيمت في الرياض، ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م.
- عبد الكريم، أحمد عزت، تاريخ التعليم في مصر، القاهرة، ١٩٤٥م.
- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة السادسة والعشرون ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة السابعة والعشرون ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، الدورة الخامسة والعشرون ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤م، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- مؤسسة الفكر العربي، لنهض بلغتنا، مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية، بيروت ١٤٣٣ - ١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م.
- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، <https://www.capmas.gov.eg/Pages/populationClock.aspx>
- بوابة أخبار اليوم: الأربعاء، ٠٦ سبتمبر ٢٠٢٣م.
- الوقائع الرسمية، العدد ١٣٧، مصر.
- الموقع الإلكتروني <https://www.marefa.org/%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%B5%D8%B1->



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعَدّ التقرير:

أ. د. محمود بكر محمد بكر

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ. د. محمود بن عبدالله المحمود

أ. د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

